

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 306 رحمه الله تعالى في كتاب ((العلو)) : ((قال الإمام العلامة حافظ المغرب أبو عمر يوسف ابن عبد البر الأندلسي في شرح الموطأ : أهل السنة يجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز . إلا أنهم لم يكتفوا شيئاً من ذلك . وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج ، فكلهم ينكرها ، ولا يحمل منها شيئاً على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود . ((قال الحافظ الذهبي : صدق وا ، فإن من تأول سائر الصفات ، وحمل ما ورد منها على مجاز الكلام ، أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب ، وأن يشابه المعدوم ؛ كما نقل عن حماد بن زيد أنه قال : ((مثل الجهمية كقوم قالوا : في دارنا نخلة ، قيل : ألها سعف ؟ قالوا : لا ! قيل : فما في داركم نخلة ! ! قلت : كذلك هؤلاء النفاة ، قالوا : إلهنا الله تعالى ، وهو لا في زمان ولا مكان ولا يرى ولا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم ولا يرضى ولا يريد ولا . . . وقالوا : سبحان المنزه عن الصفات ، بل نقول : سبحان الله تعالى العظيم السميع البصير المرید الذي كلم موسى تكليماً ، وأتخذ إبراهيم خليلاً ، ويرى في الآخرة ، المتصف بما وصف نفسه ، ووصفه به رسله ، المنزه عن سمات المخلوقين ، وعن جحد الجاحدين ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) . .)

ثم قال الذهبي : ((وقال عالم العراق أبو يعلي محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي الحنبلي في كتاب ((إبطال التأويل)) له : لا يجوز رج هذه الأخبار ، ولا التشاغل بتأويلها ، والواجب حملها على ظاهرها ، وأنها صفات الله عز وجل ، لا تشبه بسائر صفات الموصوفين بها من الخلق . قال : ويدل على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها ، ولم يتعرضوا لتأويلها ، ولا صرفها عن ظاهرها ، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق ، لما فيه من إزالة التشبيه ، يعني على زعمهم من قال : إن ظاهرها تشبيه .)) قال الذهبي : قلت : المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولده ما علمت أحداً سبقهم بها . قالوا : هذه